

Distr.: General
15 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



فريق الخبراء الحكوميين العامل
المعني بالمساعدة التقنية
فيينا، 29 و30 أيار/مايو 2023
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

الاحتياجات من المساعدة التقنية في مجال منع الجريمة المنظمة، بما في ذلك
جمع البيانات والعمليات التحليلية لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق
الإنسان، وكذلك وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للجريمة المنظمة
عبر الوطنية

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- ما زالت الجريمة المنظمة عبر الوطنية ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتكيف باستمرار مع التغيرات
الهيكليّة وتستغلها على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وتُلمَس آثار هذه الجريمة في جميع أنحاء المجتمع
لأنها تؤدي بدرجات متفاوتة إلى إضعاف الحوكمة، وتخترق العمليات السياسية، وتؤجج الفساد والعنف، وتزيد
أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتسهم في انتهاكات حقوق الإنسان، وتحفز استغلال الأشخاص الضعفاء،
وتقوض الأسواق المشروعة، وتشكل تهديداً متزايداً للبيئة. ومن هذا المنطلق فإن الوقاية من الجريمة المنظمة
خير دائماً من أي علاج لها.

2- ما الذي يستتبعه منع الجريمة المنظمة؟ ترد إجابة مفاهيمية على هذا السؤال في المبادئ التوجيهية
لمنع الجريمة، التي تعرّف منع الجريمة بأنه "استراتيجيات وتدابير تسعى إلى الحد من مخاطر وقوع الجرائم
وما قد يترتب عليها من آثار ضارة بالأفراد والمجتمعات، ومن بينها الخوف من الجريمة، وذلك عن طريق
التدخل للتأثير على أسبابها المتعددة" (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 13/2002، المرفق، الفقرة 3⁽¹⁾).

* CTOC/COP/WG.2/2023/1.

(1) توجز الفقرة 27 من المبادئ التوجيهية بعض النُهج المحددة لمنع الجريمة المنظمة: "ينبغي للحكومات والمجتمعات الأهلية أن تسعى إلى
تحليل ومعالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشاكل الجريمة الوطنية والمحلية، وذلك بطرائق منها: (أ) الحد من الفرص



3- ومنذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام 2000، أصبح من الواضح أن سلطات إنفاذ القانون الوطنية لا تستطيع وحدها أن تقلل من خطر أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة وأن تتصدى للآثار الضارة للجريمة المنظمة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك آثارها على الأفراد والمجتمع. ونتيجة لذلك، تزايد التشديد على أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات تشارك فيه طائفة واسعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة في وضع استراتيجيات قائمة على الأدلة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها. ولا يسمح ذلك بزيادة التعاون على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي فحسب، وإنما أيضا بتطوير نُهج تحترم التزامات حقوق الإنسان، وتعتمد منظورا جنسانيا، وتضع الشراكات في طليعة الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظمة، وتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة ككل.

4- وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة عن منع الجريمة المنظمة، ودور الاستراتيجيات القائمة على الأدلة التي تسترشد بجمع البيانات وتحليلها، وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي لها. وتستند الورقة إلى الموارد والمنشورات التالية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب): النميطة 12 ضمن سلسلة النماط التعليمية التي يعدها المكتب بشأن الجريمة المنظمة، "أنماط منع الجريمة ومنع الجريمة المنظمة" (Crime prevention typologies and organized crime prevention)؛ ومجموعة الأدوات الخاصة باستراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة من أجل وضع استراتيجيات كبيرة الأثر (-Organized Crime Strategy Toolkit for Developing High-impact Strategies)؛ والجريمة المنظمة ونوع الجنس: مسائل تتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (Organized Crime and Gender: Issues Relating to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان (The United Nations Convention against Transnational Organized Crime and International Human Rights Law). وتسلط الورقة الضوء على الكيفية التي يمكن بها للاستراتيجيات المستتيرة بجمع البيانات وتحليلها التي تأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان أن تؤدي إلى ممارسات أكثر فعالية وإنصافا في منع الجريمة المنظمة.

ثانياً - منع الجريمة المنظمة

5- يُسَلَّم بأهمية منع الجريمة المنظمة صراحةً في المادة 31 من اتفاقية الجريمة المنظمة. ويتعين على الدول الأطراف، في إطار الشرط الإلزامي الوحيد بمقتضى المادة 31، أن تزود الأمين العام للأمم المتحدة بتفاصيل بيانات الاتصال بالسلطات الوطنية التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع تدابير لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الفقرة 6 من المادة 31). وتشجع المادة أيضا الدول على اعتماد سلسلة من التدابير الاختيارية. ويرد في الجدول 1 أدناه موجز للأحكام الإلزامية والاختيارية الرئيسية للمادة 31.

القائمة والمستقبلية أمام الجماعات الإجرامية المنظمة للمشاركة بعائدات الجريمة في الأسواق المشروعة بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها من التدابير المناسبة؛ (ب) وضع تدابير لمنع إساءة الجماعات الإجرامية المنظمة استعمال إجراءات العطاءات التي تطرحها السلطات العمومية والإعانات والرخص التي تمنحها السلطات العمومية للقيام بنشاط تجاري؛ (ج) تصميم استراتيجيات لمنع الجريمة، حسب الاقتضاء، لحماية الفئات المهمشة اجتماعيا، وخصوصا النساء والأطفال، الذين يُعتبرون عرضة للأفعال التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين".

الجدول 1

الأحكام الرئيسية بمقتضى المادة 31 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة

تشجع الفقرة 1 من المادة 31 الدول الأطراف على تطوير وتقييم مشاريعها الوطنية وإرساء وتعزيز أفضل الممارسات والسياسات الرامية إلى منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
بمقتضى الفقرة 2 من المادة 31، تُشجّع الدول الأطراف على أن تسعى، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى تقليل الفرص التي تتاح حاليا أو مستقبلا للجماعات الإجرامية المنظمة لكي تشارك في الأسواق المشروعة بعائدات الجرائم.
تشجع الفقرة 3 من المادة 31 الدول الأطراف على تعزيز إعادة إدماج الأشخاص المدانين بأفعال إجرامية مشمولة بالاتفاقية في المجتمع.
تشجع الفقرة 4 من المادة 31 الدول الأطراف على إجراء تقييم دوري للصوص القانونية والممارسات الإدارية القائمة ذات الصلة بغية استبانة مدى قابليتها لإساءة الاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية المنظمة.
تشجع الفقرة 5 من المادة 31 الدول الأطراف على تعزيز وعي الناس بوجود الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأسبابها وجسامتها والخطر الذي تشكله.
تقضي الفقرة 6 من المادة 31 بأن تزود الدول الأطراف الأمين العام للأمم المتحدة بتفاصيل بيانات الاتصال بالسلطات الوطنية التي يمكنها أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع تدابير لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
تقضي الفقرة 7 من المادة 31 بأن تتعاون الدول الأطراف، حسب الاقتضاء، فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية على تعزيز وتطوير التدابير الوقائية المذكورة أعلاه.

6- وتتجسد المقترحات الرئيسية المنصوص عليها في المادة 31 من اتفاقية الجريمة المنظمة وفي المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة - ولا سيما الفقرة 27 من المبادئ التوجيهية، بشأن منع الجريمة المنظمة، التي تسلّم بالصلات القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشاكل الجريمة الوطنية والمحلية - بطرائق مختلفة في الأطر النظرية الموضوعة لتنظيم نُهَج منع الجريمة المنظمة. وترتكز ورقة المعلومات الأساسية هذه على النُهج غير التقليدية (التي يشار إليها أيضا بالنُهج غير الجنائية أو الإدارية)، وتسلّم بالدور المهم الذي يؤديه نظام العدالة الجنائية في المنع من خلال التحويل والعقوبات البديلة وبرامج إعادة الإدماج الاجتماعي، وكذلك ضبط الأمن القائم على دراسة المشاكل. وتنقسم النُهج غير التقليدية (غير الجنائية أو الإدارية) إلى ثلاث فئات رئيسية هي: (أ) النُهج المجتمعية؛ (ب) النُهج التنظيمية والتعطيلية ونُهج النظم غير القضائية؛ (ج) مشاركة القطاع الخاص⁽²⁾. وقد تنتمي بعض التدخلات المدرجة في الجدول 2 أدناه إلى عدة فئات رهنا بالمنظور المستخدم لتحليلها. فعلى سبيل المثال، تدرج بعض السياسات والبرامج المعتمدة لمنع غسل الأموال ضمن فئة النُهج التنظيمية والتعطيلية ونُهج النظم غير القضائية، في حين أن البعض الآخر هو أمثلة على مشاركة القطاع الخاص.

(2) من الجدير بالذكر أن ليفي وماغواير (2004) قدما لمحة عامة عن بعض أهم النُهج غير التقليدية لمنع الجريمة المنظمة، استنادا إلى عمل شنايدر (2001) (Michael Levi and Mike Maguire, "Reducing and preventing organised crime: an evidence-based critique", *Crime, Law and Social Change*, vol. 41, No. 5 (June 2004) و Stephen Schneider, "Alternative approaches to combating organized crime: a conceptual framework and empirical analysis", *International Journal of Comparative Criminology*, vol. 1, No. 2 (January 2001)).

الجدول 2

النُهُج غير التقليدية لمنع الجريمة المنظمة⁽¹⁾

• منع الجريمة استناداً إلى نهج مجتمعية • المشاركة الساكنة للمواطنين • المشاركة النشطة للمواطنين	النُهُج المجتمعية
• السياسات والبرامج والهيئات التنظيمية (المحلية والأجنبية، مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية) • المعاملة الجمركية وغيرها من المعاملات التنظيمية (مثل تدابير مكافحة غسل الأموال وتدابير سلامة الحاويات) • تقارير الأنشطة الروتينية والمشبوهة كمحفزات للتحقيق • السياسات والبرامج الضريبية • الأوامر المدنية والجزاءات الأخرى • التدخلات الأمنية والاستخباراتية • السياسة الخارجية وبرامج المساعدات	النُهُج التنظيمية والتعظيمية والنُهُج النظم غير القضائية
• التدابير المؤسسية الفردية • الجمعيات المهنية والصناعية • برمجيات مكافحة الاحتيال والهجمات الإلكترونية وغسل الأموال • ضبط الأمن الخاص • الرعاية الخاصة للعمل الشرطي العام	مشاركة القطاع الخاص

(1) يستند هذا الجدول إلى النتائج الواردة في "Levi and Maguire, "Reducing and preventing organised crime"

ألف - النُهُج المجتمعية

7- تركز النُهُج المجتمعية إزاء منع الجريمة على تعزيز المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات التي تبني صلات بين أفراد المجتمع المحلي وتمكينهم من الوصول إلى الموارد والخدمات الخارجية التي يمكن أن تساعدهم على مكافحة الجريمة عموماً، والجريمة المنظمة خصوصاً. وترتكز تلك النُهُج على المجتمعات والأحياء السكنية وتسعى إلى تغيير الظروف الاجتماعية المرتبطة بالجريمة. ولذلك فهي تنطوي على معالجة جميع العوامل المعقدة التي تجعل الناس يلجؤون إلى اللاشعورية، بما في ذلك أوجه القصور في إنفاذ القانون، وانعدام الأمن المادي والاقتصادي، والتهميش الاجتماعي.

8- وفي حين أن استراتيجيات مشاركة المواطنين النشطة والساكنة على السواء تعتمد على الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في مكافحة الجريمة المنظمة، فإنها تختلف في مستوى المشاركة المطلوبة عموماً من الأجهزة الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة. وتشمل استراتيجيات المشاركة الساكنة للمواطنين إذكاء الوعي العام بأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخصائصها ومظاهرها، وكذلك إنشاء خطوط هاتفية ساخنة للحصول على معلومات عن الحوادث ذات الصلة. وتتسم هذه المبادرات الموجهة نحو المجتمعات المحلية، والتي تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة هذا النوع من السلوك الإجرامي، عموماً بمستوى مرتفع من مشاركة أجهزة الدولة. ومن الأمثلة الأخرى الحملات الرامية إلى تدريب المعلمين وموظفي الموارد المدرسية على تعزيز الوعي المدني والقانوني لدى تلاميذ المدارس كجزء من "ثقافة احترام القانون"، والحملات الرامية إلى إعلام الجمهور بالأخطار التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعواقبها على الجناة. وكثيراً ما تسلط هذه المبادرات الضوء على النجاحات في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

مثل إدانة الجناة أو مصادرة و/أو ضبط الموجودات غير المشروعة، كوسيلة لبناء ثقة الجمهور في سلطات إنفاذ القانون وغيرها من مؤسسات الدولة، وتعزيز الشراكات الشاملة لعدة قطاعات، وردع الجناة المحتملين.

9- وتشمل المشاركة النشطة للمواطنين طائفة واسعة من الأنشطة والمنظمات والجماعات التي يقودها المجتمع المدني والمرتبطة بمكافحة الجريمة المنظمة. وقد تناولت المبادرات من هذا النوع أموراً منها تعزيز الشفافية في عمليات صنع القرار في كل من القطاعين العام والخاص، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير الدعم المجتمعي لإعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الجريمة المنظمة

صفة عامة، القدرة على الصمود هي القدرة على التصدي للصدمات والضغوط والتعافي منها. وفي السياق المحدد للمجتمعات المحلية، توصف القدرة على الصمود بأنها قدرة المجتمع المحلي على مواجهة الشدائد مع الاحتفاظ بقدراته الوظيفية. وهي تشير إلى الكفاءة الجماعية للمجتمع المحلي لاستيعاب التغيير والتحول واغتنام الفرص لتحسين الظروف. وهي تشمل قدرة المجتمع المحلي على اتخاذ إجراءات متضافرة إلى جانب قدرته على حل المشاكل وبناء توافق في الآراء من أجل اتخاذ تدابير تصدّ منسقة^(أ). ويتطلب تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التصدي للجريمة المنظمة اعتماد نهج متعدد الأوجه يشمل:

- (أ) تعزيز التنمية الاقتصادية الفعالة في المناطق الحضرية والريفية على السواء من خلال برامج جيدة التمويل وطويلة الأمد وشاملة تركز على خلق فرص عمل قانونية؛
- (ب) معالجة الدوافع الهيكلية التي قد تدفع المجتمعات إلى المشاركة في الاقتصادات غير القانونية (مثل أوجه القصور في البنية التحتية وتعدُّر سبل الوصول إلى القروض الصغرى) بطريقة شاملة، كجزء من جهود التنمية الريفية أو التخطيط الحضري؛
- (ج) التصدي لجرائم الشوارع لاستعادة القدرة الترابطية للمجتمعات المحلية وإعطاء دفعة للاقتصادات القانونية؛
- (د) توفير سبل الوصول إلى آليات تسوية المنازعات والعدالة؛
- (هـ) تشجيع حماية حقوق الإنسان والمصالحة والنُّهج غير العنيفة؛
- (و) تحسين فرص الحصول على التعليم الفعال والرعاية الصحية (كشكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري)؛
- (ز) الحيلولة دون الاستحواذ على الاقتصادات غير الرسمية من جانب الدولة والحد من قدرة الجماعات الإجرامية على أن تصبح "امتيازات للجرائم المتعددة" (أي منظمات ضالعة في مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية ومرتجحة منها)؛
- (ح) خلق فضاءات عامة خالية من العنف والقمع يمكن فيها للمجتمع المدني أن يعيد بناء قدراته الترابطية ورأسماله الاجتماعي^(ب).

(أ) Brian Walker and others, "Should enhanced resilience be an objective of natural resource management research for developing countries?", *Crop Science*, vol. 50, No. S1 (March 2010).

(ب) Vanda Felbab-Brown, "Human security and crime in Latin America: the political capital and political impact of criminal groups and belligerents involved in illicit economies" (Western Hemisphere Security Analysis Center, September 2011).

10- وتمثل إعادة إدماج الأشخاص المدانين بأفعال إجرامية مشمولة باتفاقية الجريمة المنظمة في المجتمع، حسبما تدعو إليه الفقرة 3 من المادة 31 من الاتفاقية، تدبيرا وقائيا مهما، بالنظر إلى أن المدانين بارتكاب جرائم هم الأكثر عرضة لخطر معاودة الإجرام لأنهم انتهكوا القانون من قبل، وقد يكونون أقل فرصا ومهارات لمباشرة أساليب حياة مشروعة وبمناى عن الإجرام، وقد يكونون على صلات قوية بغيرهم من الجناة وأساليب الحياة الإجرامية. ويُعدُّ تزويد هؤلاء الأفراد بمهارات الحياة والعمل الوظيفي والتدريب والتثقيف وأساليب العيش البديلة والنماذج التي تُحتذى في الأدوار الاجتماعية وضمان تمكّنهم من الوصول إلى الدعم والسكن داخل مجتمعهم المحلي بعض الأمثلة على سبل ووسائل تقديم المساعدة إليهم في إعادة اندماجهم في المجتمع.

باء - النهج التنظيمية والتعطيلية ونُهج النظم غير القضائية

11- تشمل النهج التنظيمية والتعطيلية ونُهج النظم غير القضائية طائفة واسعة من الأنشطة، تشمل جميعها أجهزة حكومية ليست جزءا من نظام العدالة الجنائية الرسمي. ويمكن تصنيف تلك النهج ضمن فئتين فرعيتين لا تستبعد إحداها الأخرى، هما: (أ) النهج التي تركز على الاستراتيجيات الضريبية والمالية؛ (ب) النهج التي تنطوي على استخدام السلطات التنظيمية لتعطيل الأعمال التجارية الإجرامية.

12- ومن الممكن لعمليات الأسواق المشروعة أن تقوضها الجماعات الإجرامية المنظمة وما تضطلع به من أنشطة، مثل غسل الأموال والفساد. فهذه الجرائم تتدخل في السياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات، وتشوّه ظروف الأسواق، وتقضي في نهاية المطاف إلى مخاطر شديدة على النظم القائمة. وتشكل المطاردة الاستباقية للموجودات الإجرامية عنصرا بالغ الأهمية في مكافحة الجريمة المنظمة، وهي تؤدي دورا مهما في أي استراتيجية وقائية فعالة. ويمكن أن يسهم استرداد عائدات الجريمة إسهاما كبيرا في الحد من الجريمة لأنه يمنع المجرمين من تمويل المزيد من العمليات، ويردع من قد يسعون، إن تُركوا، إلى الانخراط في نشاط إجرامي منظم. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تحديد الموجودات الإجرامية واستردادها لأن أصحابها غير الشرعيين غالبا ما يخفونها، على سبيل المثال في حسابات مصرفية أجنبية.

13- ورغم ما ينطوي عليه الأمر من تحديات، فإن الاستراتيجيات الفعالة لمنع الجريمة المنظمة تشمل عموما مصادرة عائدات الجريمة. والمصادرة، التي كانت تُعتبر في الأصل سبيل انتصاف لاحق للإدانة (أي المصادرة المستندة إلى الإدانة)، يُنظر إليها الآن على نحو متزايد أيضا على أنها تدبير مدني أو إداري، مستقل عن الملاحقة الجنائية (أي المصادرة غير المستندة إلى إدانة). وهذه المصادرة غير المستندة إلى إدانة يقوم بها عموما محقق أو جهاز مأذون له، وهي تستند إلى إجراء لمصادرة الموجودات المستخدمة في ارتكاب جريمة أو المرتبطة به. وغالبا ما تتم المصادرة غير المستندة إلى إدانة بإحدى طريقتين. الطريقة الأولى هي المصادرة في سياق الإجراءات الجنائية ولكن دون الحاجة إلى إدانة أو اكتشاف الجرم. وفي هذه الحالات، كثيرا ما تُدمج قوانين المصادرة غير المستندة إلى إدانة في القوانين الجنائية القائمة، وكذلك في تشريعات مكافحة غسل الأموال أو مكافحة المخدرات، وهي تُعتبر إجراءات تنطبق عليها القوانين الإجرائية الجنائية. والطريقة الثانية هي المصادرة خارج الإجراءات الجنائية، كما هو الحال في الإجراءات المدنية أو الإدارية. وهذا إجراء منفصل يمكن أن يحدث على نحو مستقل عن أي إجراءات جنائية ذات صلة أو بالتزامن معها.

14- وعلى الصعيد الدولي، أنشئ جهاز كبير للتقييم المتبادل للتحقق من نوعية الأحكام المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، يشمل عمليات تفتيش دورية يقوم بها أعضاء فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفي الحالات التي لا تفي فيها الأحكام الوطنية وتنفيذها بالمعايير العالمية، يمكن توجيه تبيّهات إلى المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم تطلب منها توخي الحذر والحرص الواجب عند معالجة المعاملات المنتمية إلى

تلك الولايات القضائية. وهذا يجعل التعاملات المالية في البلد أبطأ وأكثر تكلفة، مما يقلل أيضا من بعض الفوائد التي تعود على غاسلي الأموال وأولئك الذين يخفون عائدات إجرامية⁽³⁾.

15- ومن العناصر المهمة في الاستراتيجيات التي تستهدف عائدات الجريمة تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية المختصة المشاركة في مكافحة عائدات الجريمة، مثل أجهزة إنفاذ القانون والسلطات الضريبية، وكيانات القطاع الخاص ذات الصلة. وإضافة إلى بناء الخبرات المتعددة التخصصات والمهارات المتخصصة تحت مظلة وحدة استخبارات مالية وحيدة، لا بد من استحداث واستخدام محافل أخرى من أجل تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية ذات الصلة وكيانات القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، قد تتطلب الجهود الرامية إلى كشف ومصادرة العائدات الإجرامية معلومات تتعلق بالضرائب، مما يقتضي التعاون بين سلطات الضرائب وأجهزة إنفاذ القانون.

16- وتستخدم سلطات الأجهزة الرقابية على نطاق واسع لتجعل من الصعب على الجماعات الإجرامية المنظمة أن ترسخ مركزها وتنظم نفسها وتعمل في مناطق معينة. وتشمل المجموعة الواسعة من التدابير التي يمكن تطبيقها لتحقيق هذه الغاية تشريعات خاصة وإجراءات للفرز و/أو الرصد.

17- وإضافة إلى اعتماد تشريعات تجرم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، استحدثت البلدان أيضا أدوات محددة لفرز ورصد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بغية استبعاد المجرمين من عقود الاشتراء والتشبيد العمومية، وفي بعض الحالات، منع الجريمة المنظمة على وجه التحديد من اختراق قطاع الأعمال أو الجهاز الحكومي. ويمكن أن تشمل هذه التدابير فرز مقدمي طلبات الحصول على التراخيص والإعانات والمناقصات، وبصورة أعم، جميع التدابير التي تسمح للسلطات الإدارية بفرز الأشخاص قبل دخولهم القطاعات الخاضعة للتنظيم. وإلى جانب القوانين والسياسات على المستوى الوطني، قد يكون لدى السلطات المحلية أيضا مبادئها التوجيهية الخاصة لإجراء عمليات فحص أساسية مكثفة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن سلطة فرز التراخيص والتصاريح أو رصدها، ومن ثم رفضها أو إلغائها، أو استبعاد الشركات من المناقصات العامة، تفرض قيودا كبيرة على حرية النشاط الاقتصادي. ولهذا السبب، كلما نُفِّذت تلك التدابير، يلزم وضع تشريعات مناسبة لتنظيم هذه السلطات وحماية المصالح العامة وكذلك حقوق الإنسان للأفراد.

18- وتشمل الأدوات الأخرى المعتمدة لتعطيل الأعمال التجارية الإجرامية استخدام صلاحيات السلطات الإدارية للحفاظ على النظام العام. فعلى سبيل المثال، يمكن لهذه السلطات تفتيش المنشآت التجارية إذا كان هناك اشتباه معقول في أنها تُستخدم في أنشطة إجرامية منظمة، وفرض غرامات وإغلاق المباني عند مخالفة اللوائح الإدارية. ويمكن الكشف عن تلك المخالفات من خلال عمليات التفتيش التي يقوم بها موظفوها، ولكن أيضا على أساس المعلومات المقدمة من أجهزة إنفاذ القانون أو السلطات المالية. وعند وضع مثل هذا النهج، من الأهمية بمكان ضمان عدم فساد المسؤولين الحكوميين أنفسهم. وبخلاف ذلك، يمكن أن تستغل جماعة إجرامية منظمة النظام الإداري نفسه للعمل ضد الحكومة الوطنية أو المحلية⁽⁴⁾.

جيم - مشاركة القطاع الخاص

19- يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا أساسيا في منع الجريمة المنظمة والفساد.

20- وعلى الرغم من ضخامة المشكلة، فإن التعاون بين القطاعين العام والخاص في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها لا يزال غير مستكشف. وقد تجد منظمات القطاع الخاص أن الاتصال بسلطات إنفاذ القانون غالبا

(3) Levi and Maguire, "Reducing and preventing organised crime"

(4) المرجع نفسه.

ما يكون أحادي الاتجاه وأن عبء الإبلاغ التنظيمي يمكن أن يردع التعاون بدلا من تسهيله. ومع ذلك، فقد تحققت نتائج ملموسة عندما أخذت الصناعات زمام المبادرة بشأن تدابير مكافحة الجريمة المنظمة. وتُعدُّ رابطة حماية الموجودات المنقولة مثلا إيجابيا في هذا الصدد. ويعمل أعضاء هذا التحالف العالمي من المصنِّعين والشاحنين والناقلين وشركات التأمين ومقدمي الخدمات اللوجستية وسلطات إنفاذ القانون والوكالات الحكومية معا لتحقيق جملة أمور، منها منع جرائم البضائع وتقليل خسائر البضائع إلى أدنى حد من خلال وضع وتطبيق معايير أمنية عالمية وممارسات صناعية معترف بها والتعاون التكنولوجي والتنظيمي.

21- وبالنظر إلى التكلفة الباهظة التي يتحملها القطاع الخاص بسبب الجريمة المنظمة، فليس من المستغرب أن تكون الشركات والمنظمات الخاصة في جميع أنحاء العالم على استعداد للمساهمة في التصدي لهذه الظاهرة. وتقدم شركات كثيرة منتجات وخدمات تجارية واسعة النطاق مصممة من أجل تحقيق الأمن ومنع الجريمة المنظمة. وتتجسد هذه الاتجاهات أيضا في الأهمية المتزايدة لسوق شركات الأمن الخاصة، التي استحوذت على مدى العقود القليلة الماضية على جزء كبير من مسؤوليات القطاع العام ورسخت مكانتها كشركات رائدة في مجال تحليل الجريمة المنظمة ووضع الاستراتيجيات ذات الصلة. وأدى تزايد الضغوط على دوائر إنفاذ القانون إلى "خصخصة" بعض وظائف الشرطة، حيث باتت صناعة الخدمات الأمنية المدنية الخاصة تملأ الثغرات التي خلفتها قوات الشرطة المثقلة بالأعباء وأخذت تنهض بدور متتام في تعزيز منع الجريمة وسلامة المجتمع بشكل عام.

22- بيد أن فريق الخبراء المعني بالخدمات الأمنية المدنية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلط الضوء، في ورقة معلومات أساسية صدرت في آب/أغسطس 2011، على وجود شواهد في بعض الدول على حدوث مشاكل مقترنة بالنمو في حجم ودور صناعة الخدمات الأمنية المدنية الخاصة. وفي حين أن تلك المشاكل تختلف من دولة إلى أخرى، فإنها تشمل تسرب العناصر الإجرامية إلى هذه الصناعة وضلوع جماعات الجريمة المنظمة فيها؛ والفساد؛ وقلة أو انعدام تدريب موظفي الخدمات الأمنية المدنية الخاصة؛ وإساءة استغلال السلطة والإفراط في استخدام القوة من جانبهم؛ والقصور في آليات المحاسبة القانونية؛ وعدم الامتثال للقانون. وإزاء نمو صناعة الخدمات الأمنية المدنية الخاصة، سنَّ العديد من الدول تشريعات لتنظيمها. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان، مُنح أفراد الأمن الخاص حقوقا وصلاحيات خاصة، مثل الحق في حمل أسلحة نارية أو أسلحة غير فتاكة وصلاحيات طلب إبراز بطاقات الهوية، واستخدام القوة، وإجراء عمليات التفتيش، والقبض على أشخاص. غير أن من المهم بالقدر نفسه سن تشريعات تحدد ما يُحظر على خدمات الأمن الخاص القيام به، من أجل منع إساءة الاستعمال وحماية حقوق المواطنين الآخرين. وقد يشمل ذلك حظر اعتراض الاتصالات، والتدخل في النزاعات السياسية والعمالية، وبصورة أعم، التصرف بطريقة قد تضر بحقوق الأفراد وحياتهم أو تمس بحياتهم أو صحتهم أو سمعتهم أو كرامتهم أو ممتلكاتهم أو مصالحهم المشروعة. وأوصى فريق الخبراء، في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها في عام 2011، بالنظر في اعتماد مدونات قواعد سلوك أو أخلاقيات لمقدمي الخدمات الأمنية المدنية الخاصة، إلى جانب فرض عقوبات على المخالفات، من أجل تنظيم سلوكيات موظفيهم تنظيميا فعالا (UNODC/CCPCJ/EG.5/2011/CRP.1، الفقرة 19).

23- وفيما يتعلق بالتنظيم الذاتي، من المستحسن وضع قواعد يتعين على فئات محددة من المهنيين، مثل المحامين والمحاسبين، الالتزام بها. وفي عالم الشركات، سيشمل ذلك دمج الاستثمار والسلوك المسؤولين اجتماعيا في ثقافة الشركات. وتركز المسؤولية الاجتماعية للشركات - وهي مفهوم حديث إلى حد ما في كل من التنمية الاجتماعية والثقافة التنظيمية للأعمال التجارية- على الدور المهم الذي يمكن للشركات أن تؤديه في تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمعات المحلية، ويمكن أن يكون لها أثر كبير في منع الجريمة المنظمة منعا فعالا.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشير المسؤولية الاجتماعية للشركات، حسب تعريف المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، إلى "الالتزام المستمر للمنشآت التجارية بالتصرف بطريقة أخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة العاملين وأسرتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل"^(٥).

Richard Holme and Phil Watts, *Corporate Social Responsibility: Making Good Business Sense* (١)
(Geneva, World Business Council for Sustainable Development, 2000).

24- وإضافةً إلى التدابير التي يتخذها القطاع الخاص طوعاً، هناك أيضاً عدد كبير من الأمثلة على التشريعات التي تجعل الشركات الخاصة مسؤولة عن رصد الجريمة المنظمة والحد منها. وتتطوّر هذه الجهود على تشجيع الشركات على "مراقبة" الأنشطة التجارية العادية على نحو ممنهج، أو مطالبتها بذلك، من أجل الكشف عن علامات الأنشطة غير القانونية أو المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنهما⁽⁵⁾. ويتمثل مجال آخر من مجالات العمل ذات الصلة بالقطاع الخاص في الأمن السيبراني وحماية الأفراد من الجرائم السيبرانية. وتُيسّر الاتصالات بين الأشخاص والشركات عبر الإنترنت من خلال سلسلة معقدة من الوسطاء العاملين عبر الإنترنت، بمن فيهم مقدمو خدمات الوصول إلى الإنترنت ومقدمو خدمات الاستضافة وخدمات الوسائط الاجتماعية ومقدمو خدمات الدفع. وينبغي أن تسعى نُهج الوقاية إلى تزويد الوسطاء العاملين عبر الإنترنت بالتوازن الصحيح بين الحوافز بحيث يدعمون بفعالية جهود الدول الرامية إلى منع الجريمة ومكافحتها بطريقة متناسبة ولا تنتهك ممارسة المستعملين لحقوقهم وتسمح للأنشطة المشروعة عبر الإنترنت بأن تزدهر⁽⁶⁾.

25- وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن البال أن القطاع الخاص يمكن أن يكون جزءاً من المشكلة وليس الحل، أي عندما تُرتكب جرائم الاتجار وما يرتبط به من جرائم خطيرة عن علم من خلال كيانات قانونية أو تحت غطاءها. ولهذا السبب، تقتضي المادة 10 من اتفاقية الجريمة المنظمة أن تعتمد الدول الأطراف "ما قد يلزم من تدابير... لإرساء مسؤولية الهيئات الاعتبارية عن المشاركة في الجرائم الخطيرة التي تضرع فيها جماعة إجرامية منظمة". ويُترك لكل دولة طرف أن تقرر طبيعة مسؤوليتها، حيث تنص الفقرة 2 من المادة 10 على أن المسؤولية يمكن أن تكون جنائية أو مدنية أو إدارية. وتظل مسؤولية الكيانات القانونية أداة غير مستغلة بدرجة كافية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

ثالثاً- دور استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة

26- يجب أن تشمل استراتيجيات أصحاب المصلحة المتعددين الشاملة والقائمة على الأدلة لمكافحة الجريمة المنظمة المنع باعتباره أحد الأهداف الرئيسية الشاملة، إلى جانب أهداف ملاحقة الجماعات الإجرامية المنظمة ومكاسبها غير المشروعة، بالنظر إلى أن أنشطتها تزيد من تكاليف الأعمال التجارية ومخاطرها؛ وحماية الأشخاص الضعفاء والضحايا من (المزيد من) الأذى؛ وتعزيز الشراكات والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك عبر الحدود الدولية، في إطار نهج يشمل المجتمع بأسره. وعلاوة على ذلك، يمكن لتلك الاستراتيجيات، بوضعها نوع الجنس وحقوق الإنسان في صدارة الجهود الوقائية، أن توفر للناس والمجتمعات المحلية فرصاً متساوية ومنصفة للمشاركة الكريمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يمنع الجريمة المنظمة من (إعادة) اختراق المجتمعات المحلية والاقتصاد والمؤسسات السياسية.

(5) Levi and Maguire, "Reducing and preventing organised crime", p. 417

(6) UNODC, *Policymaking and the Role of Online Intermediaries in Preventing and Combating Illicit Trafficking* (6)
(Vienna, 2021).

وبالفعل، فإن الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظمة تهدف إلى منع الجريمة المنظمة من اختراق المجتمعات المحلية والاقتصاد والمؤسسات السياسية أو معاودة اختراقها، وتسعى إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الجريمة المنظمة، وحرمانها من القدرة على اختراق المجتمع.

ألف- عناصر استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة

27- يتمثل المنع في استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة في زيادة الصعوبات التي تواجهها الجماعات الإجرامية الحصول على موطنٍ قدم داخل المجتمعات، وتجنيب أعضاء جدد، وكسب التأييد، واستمالة المؤسسات السياسية، واختراق الاقتصاد، وفي نهاية المطاف، تحدي سلطة الدولة. وبناءً على ذلك، من الضروري بناء القدرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مواجهة الجريمة المنظمة، ولا سيما داخل المجتمعات المحلية الضعيفة، وسد الطرق أمام استدراج منخرطين جدد في الإجراء وتجنب اختراق الاقتصاد المشروع. وينبغي أن تقوم ترجمة مبدأ المنع إلى أهداف محددة على فهم واضح للطرق التي تترسخ بها الجريمة المنظمة في سياق معين- وهو أمر يمكن تيسيره من خلال التحليل الاستراتيجي.

الشكل الأول

منع الجريمة المنظمة منعا فعالا: بعض العناصر الرئيسية



المصدر: UNODC, *Organized Crime Strategy Toolkit for Developing High-impact Strategies*: (Vienna, 2021), figure 8.

28- وفي حين أن مبدأ المنع معترف به عالميا تقريبا، فإن وسائل تنفيذه والأنشطة ذات الصلة يمكن أن تتباين بسبب تفرد الدول من حيث السياق والمبادئ. ويمكن تحقيق التطبيق السياقي لمبدأ المنع بترجمة المبدأ إلى أهداف، وهو ما ينطوي على توضيح الأهداف والآثار المنشودة في سياق معين. وفي هذا الصدد، تشكل الأهداف جسرا بين الطموحات الرفيعة المستوى والنتائج والأنشطة الملموسة في عالم الواقع.

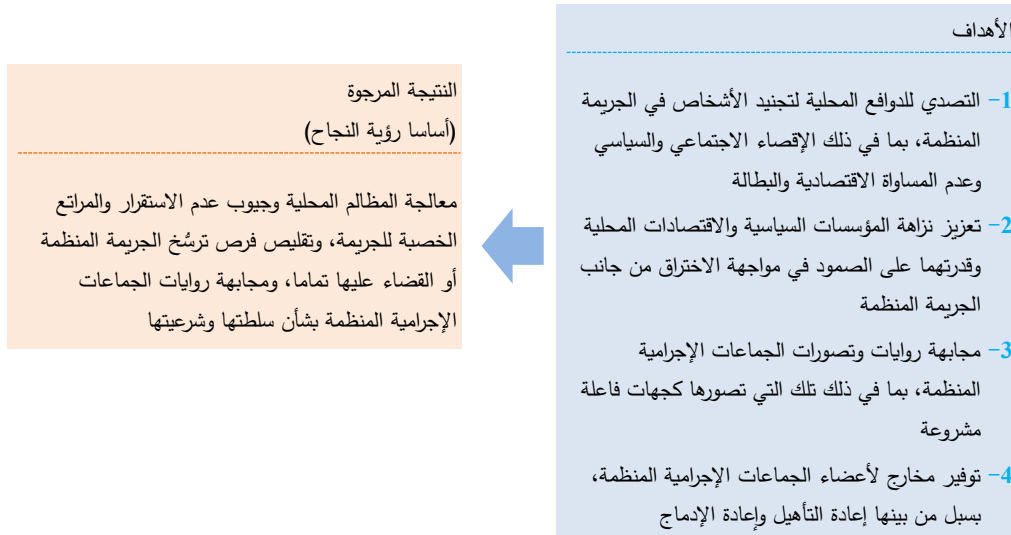
29- ومن الأمثلة على الأهداف ذات الصلة بمبدأ المنع معالجة الدوافع المحلية لتجنيد الأشخاص في الجريمة المنظمة؛ وجعل المؤسسات والاقتصادات المحلية أكثر قدرة على الصمود في وجه الاختراق من جانب

الجماعات الإجرامية المنظمة، بسبل من بينها توفير مصادر بديلة مستدامة لتوليد الدخل؛ ومجابهة خطاب الجماعات الإجرامية المنظمة؛ وتوفير مخارج لأعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة، بسبل من بينها إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ وإدامة التواصل مع المجتمعات المحلية للتوعية بالخطر. ومما له أهميته أن إصداره عام 2019 من الدراسة العالمية التي أعدها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة عن جرائم القتل بعنوان "Global Study on Homicide" تشير إلى أن ازدياد مستويات عدم المساواة في بعض المناطق، مقترنا بتوافر الأسلحة النارية على نطاق واسع وانتشار جماعات الجريمة المنظمة ووجود النزاعات المسلحة وما يتصل بها من عدم استقرار، يمثل تفسيراً محتملاً لكون النمو الاقتصادي في تلك المناطق كان مصحوباً بتزايد معدلات جرائم القتل. ومن المهم ضمان أن تجسد الأهداف التي تقوم عليها الاستراتيجيات الوطنية لمنع الجريمة المنظمة رؤية طويلة الأمد لكي تكون الأنشطة المضطلع بها مستدامة وفعالة.

30- وقد تكون هناك حاجة إلى هياكل جديدة على الصعيد الوطني من أجل التنفيذ الناجح للاستراتيجيات. وهذه يمكن أن تشمل وحدات للتحليل الاستراتيجي، بما في ذلك وحدات متعددة الوكالات، تكلف بالوصول إلى فهم شامل للمشكلة، ووحدات للسياسات والتخطيط تكون مسؤولة عن تنسيق الاستراتيجيات وتنفيذها عموماً، وكذلك عن مهام الإبلاغ ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ومن خلال تخصيص مستشارين في مجال الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان لهذه الوحدات، يمكن تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان بصورة منهجية في الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظمة، إلى جانب إثبات الملكية السياسية لهذه السياسات.

الشكل الثاني

ترجمة أهداف المنع إلى نتائج في استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة

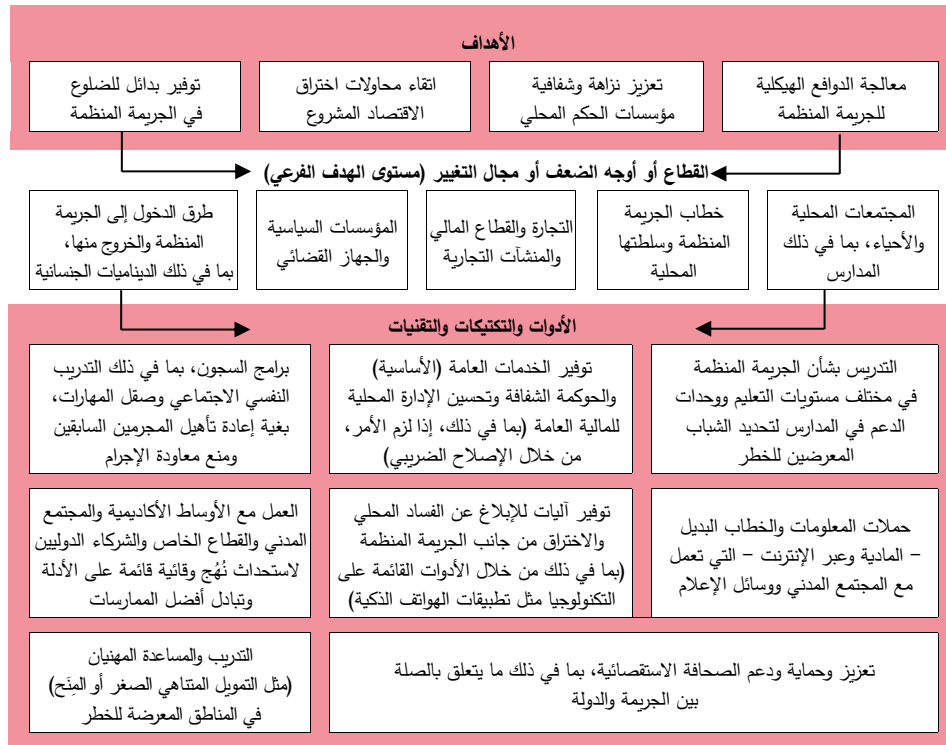


المصدر: UNODC, *Organized Crime Strategy Toolkit*, p. 16.

31- ويمكن بعد ذلك تنقيح الأهداف بتوضيح النطاقات أو المجالات المحددة التي ستتناولها الاستراتيجية، أي بتحديد الأهداف الفرعية. ويمكن أن توفر هذه الأهداف الفرعية بدورها فكرة أوضح عن نوع الأنشطة التي سيُضطلع بها والقدرات المطلوبة. ويرد في الشكل أدناه ذلك النهج لمواءمة الأهداف والأهداف الفرعية والأنشطة الأكثر تفصيلاً والقدرات المرتبطة بذلك.

الشكل الثالث

منع الجريمة المنظمة: الأهداف والأهداف الفرعية والأنشطة/القدرات



المصدر: UNODC, Organized Crime Strategy Toolkit, figure 9.

باء - إشراك أصحاب المصلحة في استراتيجيات منع الجريمة المنظمة

32- مع التسليم بأهمية المشاركة على الصعيد الوطني، ينبغي أن تسعى نُهج منع الجريمة المنظمة أيضا إلى إشراك أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي، مثل أجهزة إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص على المستوى المحلي، من أجل تعزيز نهج يشمل المجتمع بأسره. ومن خلال تشجيع اتباع نهج تصاعدي، يصبح تبادل المعارف والتعاون أكثر يسرا. وهذا لا يدعم وضع الاستراتيجيات القائمة على الأدلة فحسب، بل يضمن أيضا التشارك في ملكية تلك الاستراتيجيات على نطاق المجتمع.

33- وهناك اعتراف متزايد بأهمية تدابير التصدي التي يتخذها أصحاب المصلحة المتعددون في تصميم وتنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة، وبالحاجة إلى تجاوز النظر إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها مسألة أمن وطني. وعلى وجه الخصوص، أثبتت النُهج المجتمعية نجاحها في تعزيز التنمية المستدامة ومن خلال تزويد الناس بفرص اقتصادية واجتماعية وسياسية كريمة مع الاعتراف بأن الاحتياجات الفردية وأوجه الضعف قد تتفاوت. وتركز تلك النُهج على تعزيز المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات والموارد لدعم منع الجريمة المنظمة. ويمكنها أن تيسر تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال نهج متعدد الأقسام، بوضع الاحتياجات والاعتبارات الفردية في طليعة جهود الوقاية. ويمكن أن يساعد التعاون مع المجتمعات المحلية على إكفاء الوعي بأخطار الجريمة المنظمة وخصائصها. وعلاوة على ذلك، من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والجماعات المجتمعية، يصبح من الأسهل تحديد الفئات الأكثر عرضة لخطر تحوّل أفرادها إلى مرتكبين للجريمة المنظمة أو ضحايا لها، مثل الشباب وضحايا العنف من الإناث والأفراد المنتمين إلى الفئات المهمشة اجتماعيا.

رابعاً - جمع البيانات وتحليلها

34- يمكن أن تتباين طبيعة الجماعات الإجرامية المنظمة تبايناً كبيراً لا من حيث حجمها ونطاقها وأنشطتها فحسب، بل أيضاً من حيث أنواع الجرائم والإيذاء. ويُعتبر جمع البيانات وتحليلها أمرين أساسيين لتسليط الضوء على الخصائص المعقدة للجريمة المنظمة، بما في ذلك مظاهرها ومساراتها ومواطن ضعفها وأثرها على الأمن العام والأمن البشري. ويمكن أن توفر البيانات قاعدة الأدلة الإجمالية اللازمة للاستراتيجيات والتدخلات ذات التأثير الكبير لمنع الجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد البيانات في تقييم فعالية ما اتخذته الدول من تدابير للتصدي وأن توفر الأساس لوضع أهداف محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة، ومحددة زمنياً، ومصممة خصيصاً لبيئة معينة.

35- وتعدُّ تقييمات خطر الجريمة المنظمة مثالا على الكيفية التي يمكن بها لجمع البيانات وتحليلها أن يساهم في وضع استراتيجيات قائمة على الأدلة. وتشمل هذه التقييمات قياس المخاطر القائمة في بلد ما وصياغة التدابير الوقائية المناسبة. وهي تغذي قاعدة الأدلة الشاملة لاستراتيجيات منع الجريمة المنظمة، ويمكن أن تساعد على تحسين فهم الأبعاد الجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان للنشاط الإجرامي المنظم في منطقة جغرافية معينة.

36- ويتيح جمع البيانات المتعددة القطاعات فرصةً لتعزيز المعرفة بالجريمة المنظمة والتصدي لها. وتشير البحوث التي أجراها المكتب إلى أن العديد من البلدان لا تملك نظم بيانات أو قواعد بيانات تمكنها من تسجيل المعلومات المتعلقة بالجماعات الإجرامية المنظمة التي تنشط في أراضيها والإبلاغ عنها وتحليلها. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تقتصر بعض البلدان التي تحتفظ ببيانات شاملة عن الجريمة إلى نهج منهجية لتحديد الصلات بالجريمة المنظمة والحفاظ عليها مع تقدم إحدى القضايا عبر نظام العدالة الجنائية. وتُشجّع الدول، كجزء من بناء قدرتها على جمع وتبادل بيانات أفضل عن الجريمة المنظمة، على تطبيق التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وخصوصاً فيما يتعلق بتفصيل الأحداث لكي تتمكن بكفاءة من "وسم" حالات الجريمة ذات الصلة بالجريمة المنظمة.

37- وإضافةً إلى ذلك، يتيح جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس لمقرري السياسات والمشرعين وسائر السلطات الوطنية ذات الصلة أن يفهموا على نحو أفضل التجارب المختلفة للجنّة والضحايا، وكيف وإلى أي مدى يمكن تجنيد ليس فقط النساء والرجال، وإنما أيضاً الفتيات والفتيان في الجماعات الإجرامية المنظمة أو تعرّضهم لأذى تلك الجماعات. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ودعم نهج شاملة ومنصفة.

38- وأخيراً، فإن لإجراءات الرصد والتقييم القوية أهميتها من أجل قياس أثر الاستراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة، وكذلك استبانة المجالات المحتملة للتحسين، مثل استخدام مصادر إضافية لرصد الأثر تتجاوز مؤشرات الكشف والعدالة الجنائية. ويمكن أن تشير المؤشرات النوعية والكمية على السواء المتصلة بالأهداف المحددة في الاستراتيجيات الوطنية لمنع الجريمة المنظمة إلى وجود اتجاهات وكذلك نجاحات أو إخفاقات محددة، مما يعطي إحساساً بالتوجه العام للاستراتيجية وأثرها.

خامساً - تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في منع الجريمة المنظمة

39- ترتبط حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ارتباطاً جوهرياً بمنع الجريمة المنظمة. ويمكن للقوانين والسياسات الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة، لأن هذه الجريمة لا تنشأ في فراغ، بل في مشهد معقد يتسم بعدم المساواة وانعدام الحقوق

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية والسياسية. ويؤدي إدماج المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان في الاستراتيجيات الوطنية لمنع الجريمة المنظمة إلى تحسين فهم الجوانب المتعددة للجريمة المنظمة عبر الوطنية ومظاهرها وعواقبها، مما يسمح بتصميم نُهج وقائية أكثر فعالية وقائمة على الأدلة. ويشمل ذلك مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في التشريعات والاستراتيجيات والسياسات الوطنية الرامية إلى منع الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من الاعتراف بقيمة اعتبارات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في عدة صكوك دولية، فإن إدماج تلك الاعتبارات في الأطر المعيارية والسياساتية للتصدي للجريمة المنظمة لا يزال يشكل تحدياً عملياً، وهو كثيراً ما يعزى إلى محدودية القدرة على الصعيد الوطني على تحليل الوضع وإعداد تلك التدابير وتنفيذها.

40- وعلاوة على ذلك، ينبغي الاعتراف بأن الأضرار المرتبطة بنوع الجنس وحقوق الإنسان يمكن أن تتجم على نحو غير مقصود عن الإجراءات التي تتخذها الدول في جهودها الرامية إلى منع الجريمة المنظمة. ولذلك يتعين على واضعي السياسات أن يفكروا فيما إذا كان من المرجح أن يكون للاستراتيجية المقترحة أو التدبير المقترح أثر غير مقصود على مجموعات معينة وما إذا كان هناك خطر حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

41- وختاماً، فإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان يعني وضع تشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة لا تميز ضد حقوق الإنسان للضحايا والشهود والجناة أو غيرهم من الأفراد أو تتدخل فيها، وتعمل بنشاط على النهوض بعدم التمييز والمساواة وحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت تعزيز الإجراءات الرامية إلى منع الجريمة المنظمة.

سادساً - مواضيع مطروحة للنظر فيها

42- لعل الفريق العامل يود أن يوجه تركيز مداولاته على المواضيع التالية:

- (أ) النهج المؤثرة بوجه خاص إزاء منع الجريمة المنظمة والدروس المستفادة في هذا المجال، بما في ذلك أمثلة عملية محددة؛
- (ب) نهج المنع في استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة؛
- (ج) السبل الفعالة لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في استراتيجيات منع الجريمة المنظمة؛
- (د) تبادل الآراء بشأن أنواع التحليل المواضيعي والجغرافي والاستشراقي المتصل بأخطار الجريمة المنظمة على الصعيد العالمي التي ستعود بالفائدة على الدول الأعضاء في منع الجريمة المنظمة، بما في ذلك طرائق جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس؛
- (هـ) استبانة الاحتياجات اللازمة لبناء القدرات في مجال وضع استراتيجيات لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في تلك الاستراتيجيات.

سابعاً - المتابعة والتوصيات الممكنة

43- لعل الفريق العامل يود أن يقدم التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول أن تنظر في طائفة واسعة من النهج إزاء منع الجريمة المنظمة، بما في ذلك النهج المجتمعية والتنظيمية والتعطيلية ونهج النظم غير القضائية، وإشراك القطاع الخاص؛

- (ب) ينبغي للدول أن تدرج المنع كهدف رئيسي في استراتيجياتها الوطنية أو الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، على أن تستند الجهود ذات الصلة إلى نهج يشمل المجتمع بأسره؛
- (ج) لدى منع الجريمة المنظمة، ينبغي للدول أن تعمم الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان باستخدام نهج متعدد الجوانب؛
- (د) ينبغي للدول أن تنتظر في إجراء تحليلات استراتيجية، بوسائل من بينها التقييمات الإقليمية والوطنية للأخطار، لتكون أساسا لاستراتيجيات كبيرة الأثر لمكافحة الجريمة المنظمة يكون المنع أحد أهدافها الرئيسية؛
- (هـ) ينبغي للدول التي لم تقم بعد بتحديث سجلاتها بشأن المنع الموجودة في بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة شيرلوك)، لأغراض منها آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، أن تبادر إلى تحديثها؛
- (و) ينبغي للدول أن تنتظر في تخصيص موارد كافية، حسب الإمكان، لمنع الجريمة المنظمة؛
- (ز) ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل توفير أنشطة بناء القدرات من أجل تطوير وتعزيز القدرة على جمع وتحليل البيانات عن دوافع الجريمة المنظمة وخصائصها وعن أثر تدابير التصدي التي تتخذها الدول؛
- (ح) ينبغي أن يواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية في وضع استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة تتضمن المنع بوصفه أحد أهدافها الرئيسية وفي تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في تلك الاستراتيجيات؛
- (ط) ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل توفير التدريب للمعلمين على كيفية منع الجريمة المنظمة، وخصوصا من خلال النماذج التعليمية الجامعية المتاحة على بوابة شيرلوك؛
- (ي) ينبغي للمكتب أن يواصل وضع تقييمات لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيد العالمي والإقليمي، وكذلك تقييمات سريعة وتحليل للمخاطر على الصعيد القطري، للاسترشاد بها في مجال منع الجريمة المنظمة؛
- (ك) ينبغي للدول أن تطبق التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية في ممارساتها المتعلقة بجمع البيانات من أجل زيادة توحيد جمع وتبادل البيانات الإحصائية العالية الجودة عن الجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، لعل الدول تنتظر في الترويج لدورة التعلم الإلكتروني التي أعدها المكتب مؤخرا بشأن التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، التي تقدم ذلك الإطار وتناقش تطبيقه المحدد على الجريمة المنظمة؛
- (ل) لعل الدول تود أن تنتظر في توفير موارد من خارج الميزانية لتقديم المساعدة التقنية في مجال منع الجريمة المنظمة.